المصدر: فصل المقال
التاريخ : ٢٨ اكتوبر ٢٠٠٥

سفير سوريا في مجلس الأمن فيصل المقداد: التقرير بشكله ومضمونه يضع بلدي في دائرة الاتهام قبل أن يستكمل التحقيق!!

على رغم أن اللجنة نفسها قالت إن عليها متابعة البحث واستكمال التحقيقات في عدد من المحاور التي تعتبر أساسية للتوصل إلى تحديد من قام بهذا العمل الإجرامي!!

في ما يلي بعض ما جاء في كلمة السفير السوري في مجلس الامن فيصل المقداد، الثلاثاء الماضي:
.. أكدت سوريا فور علمها بجريمة قتل الرئيس الحريري أن الكشف عن الجناة وعمن يقف خلفهم هو ضرورة سورية بمقدار ما هو ضرورة لبنانية. كما أود أن أوضح أن هذا العمل الجبان جاء ليزيد من حدة التصعيد في المنطقة وخاصة من خلال قيام بعض الجهات، بفعل مخطط مسبق مشبوه أو بفعل سوء النية، باستخدام هذه الجريمة استخداما دنيئا من أجل تأجيج المشاعر العدائية ضد سوريا وتصعيد الاتهامات نحوها. أليس مستغربا أن يكون لكل جريمة عدة احتمالات حول مرتكبيها إلا في هذه الجريمة حيث لم يكن هنالك للأسف إلا احتمال واحد هو اتهام سوريا وقبل أن يوارى جثمان الراحل الحريري الثرى.
إن أمن واستقرار واستقلال وسيادة لبنان كان دائما في مقدمة هموم سوريا، ولتحقيق ذلك تعاونت سوريا مع كل أبناء لبنان المخلصين ومنهم رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري الذي دعم دور سوريا في لبنان وكان يعبر دائما سواء حين كان داخل السلطة أم خارجها عن إيمانه بدور سوريا وتقديره لما قامت به بما في ذلك قبل دقائق من جريمة اغتياله.
إن ارتكاب هذه الجريمة البشعة هو ضد المبادئ التي تؤمن بها سوريا من جهة وان هذه الجريمة كانت ضد مصالح سوريا بشكل اساسي من جهة اخرى.
اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات حول التقرير الذي قدمه السيد ميليس قبل قليل.
أولا، ما أود الإشارة إليه هو أن هذا التقرير متأثر بشكل واضح وأساسي بالأجواء السياسية التي سادت لبنان عقب اغتيال الرئيس الحريري، وهذا واضح في القسم الثاني من التقرير المعنون "الخلفية".
ثانيا، ومن المؤسف أن نقرأ في تقرير اللجنة فرضية غريبة تنص على انه "ما دام هنالك وجود عسكري وأمني سوري في لبنان فإن جريمة اغتيال الحريري لا يمكن أن تتم إلا بعلم مسبق من السلطات الأمنية السورية واللبنانية" وعلى هذا الأساس يبنى التقرير في فقرته الثامنة فرضية اتهام سوريا وبالتالي ما الذي يمكن أن يقال عن جرائم الإرهاب الكبرى التي حدثت للأسف في الحادي عشر من أيلول 2001 في نيويورك وفي الحادي عشر من آذار 2005 في مدريد وفى السابع من تموز 2005 في لندن وغيرها من الأعمال الإرهابية رغم كل ما لدى تلك البلدان من أجهزة استخبارية وأمنية عالية الكفاءة.
وتصبح الفرضية في المادة 123 "هنالك سبب مرجح للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريري لا يمكن أن يتم اتخاذه إلا بموافقة الضباط الأمنيين رفيعي المستوى ولا يمكن أن ينظم دون التواطؤ مع نظرائهم في أجهزة الأمن اللبنانية":.
إن هذا في حد ذاته اتهام لكل جهاز أمن في أي بلد من العالم تقع على أراضي بلاده جريمة أو عملية إرهابية.
ثالثا، ولتأكيد الفرضيات التي يعتمدها التقرير لوضع سوريا في دائرة الاتهام والشبهة، يعتمد كليا على شهادات أشخاص لهم مواقف سياسية معلنة بقوة ضد سوريا ما يفقد هذه الشهادات صدقيتها وحياديتها في حين يشكك التقرير في شهادات مسؤولين سوريين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رابعا، يتضمن التقرير سردا لشهادات ثلاثة أشخاص، لم يعرف منهم سوى شخص واحد وهو مزور ومحتال وصدرت بحقه أحكام من السلطات القضائية اللبنانية والسورية كما أن هذه الشهادات تتناقض من حيث الوقائع مع بعضها البعض ما يفقد هذه الشهادات الصدقية".

خامسا، إن هذا التقرير بشكله ومضمونه يضع بلدي في دائرة الاتهام قبل أن يستكمل التحقيق وتشهد على ذلك النتائج التي خلص إليها التقرير تحت عنوان "نتائج تحقيق اللجنة" حيث تذكر اللجنة بأن عليها متابعة البحث واستكمال التحقيقات في عدد من المحاور التي تعتبر أساسية للتوصل إلى تحديد من قام بهذا العمل الإجرامي. وتتابع اللجنة أن ذلك يحتاج إلى وقت وليس بالقصير بدليل ما جاء في الفقرة 20 من تقرير اللجنة التي تؤكد فيها أن التحقيق حول هذا العمل الإرهابي ذا الأبعاد الدولية المتعددة الأوجه والتشعبات يحتاج عادة إلى أشهر إن لم يكن سنوات لإنهاء وإقامة أرضية صلبة لأي محاكمة محتملة لأي أشخاص متهمين.

يتهم التقرير سوريا بأنها لم تتعاون بشكل كاف مع اللجنة. إن في هذا الاتهام تجنياً كبيراً على سوريا. لقد وجهت سوريا رسائل إلى رئيس لجنة التحقيق تعلمه فيها عن استعدادها للتعاون وقام رئيس اللجنة وأحد مساعديه بزيارة سوريا بتاريخ 12 أيلول 2005 جرى خلالها الاتفاق على إجراءات مقابلة الأشخاص الذين طلبت اللجنة اللقاء بهم.

لقد ورد في الفقرة 34 من التقرير، في هذا الصدد، أن "السلطات السورية رفضت أن يتم اجتماع اللجنة بالأشخاص المذكورين في دولة أخرى وان هذه الاجتماعات تمت بحضور ممثل عن وزارة الخارجية السورية ومترجم وكاتب عدل وأشخاص آخرين لم يكن يعرف مع من يعملون"، ليخلص التقرير في الفقرة 35 إلى أن "عدم تعاون الحكومة السورية مع اللجنة قد أعاق التحقيق وجعل من الصعب متابعته وفقا للأدلة التي جمعها من مصادر شتى".

إن ذكر الامور مستغرب جدا ويجانب حقيقة ما جرى عليه من اتفاق مع رئيس اللجنة. فسوريا عرضت أن تتم اللقاءات في الأراضي السورية في أي مكان تختاره اللجنة بحرية تامة. وقد أعربت اللجنة عن رغبتها أن تتم اللقاءات قرب الحدود السورية اللبنانية وهذا ما حصل.

أما الأشخاص الآخرون الذين يشير إليهم التقرير فعلى اللجنة أن تبينهم لان المكان ا لذي جرت فيه اللقاءات كان تحت السيطرة الأمنية للأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة الى ان اللجنة طلبت، عبر المستشار القانوني، بعد مغادرتها دمشق، تزويدها بمعلومات لاستكمال التحقيق فقامت سوريا بموافاة اللجنة بالأجوبة المطلوبة في حينه. إن كل ذلك يؤكد أن سوريا تعاونت تعاونا كاملا مع اللجنة وبالتالي يدحض الاتهام بعدم التعاون..

.. كنا نعتقد أن اللجنة ملتزمة بمبدأ سرية التحقيق لكن هذا المبدأ تم خرقه مرارا قبل كتابة التقرير إ ضافة إلى أن التقرير بحد ذاته قد تم تسريبه إلى وسائل الإعلام قبل تسليمه إلينا.

إن سوريا قد تعاونت خلال الفترة الماضية مع اللجنة الدولية بكل صدق وإخلاص. وكما ذكرنا سابقا، فإن ذلك لم يكن نابعا فقط من التزام سوريا بالشرعية الدولية وإنما أيضا رغبتها الجادة في كشف الحقيقة. وأود أن أؤكد أمامكم أن سوريا ستواصل تعاونها مع هذه اللجنة خلال الفترة القادمة وتقديم أية معلومات يمكن ان تساعدها على استكمال تحقيقاتها.

لقد أقر تقرير لجنة التحقيق الدولية بأن أمامها برنامج عمل طويلا وأنها تعتبر أن جميع الأشخاص، بمن فيهم من وجهت إليهم الاتهام، هم أبرياء. وما دامت الامور على هذا النحو، فإنه كان يتوجب على اللجنة ألا تضع أيا كان في دائرة الشك والاتهام وتكتفي في هذه المرحلة من عملها بتقديم تقرير إجرائي ريثما تكتمل تحقيقاتها في محاور البحث التي أشارت إليها في تقريرها وإقامة الدليل على صحة اتهاماتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية